

Distr.: General
5 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٧ (د) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرامج ومسائل أخرى: البرنامج الطويل

الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لهايتي

موجز

يريز هذا التقرير النتائج الرئيسية التي توصل إليها الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثر زيارته إلى واشنطن العاصمة وهايتي. ويصف التقرير التقدم الملموس الذي لوحظ في هايتي في عملية إعادة البناء وفي مختلف القطاعات الاجتماعية الاقتصادية. ويشدد أيضا على الضعف الشديد الذي لا يزال البلد يواجهه والحاجة إلى إجراء إصلاحات كبيرة من أجل مواصلة التقدم وترجمتها إلى تنمية طويلة الأجل. ويشمل التقرير المجالات التي تقع فيها مسؤولية مشتركة على عاتق السلطات الهايتية وشركائها الإنمائيين لتهيئة الظروف اللازمة كي يواصل البلد تعافيه. وبينما يلزم أن تتخذ حكومة هايتي إجراءات من أجل إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد وتحسين الحكم، ينبغي أن يواصل الشركاء دعم هايتي بالمستويات الملائمة، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري ومن خلال الدعم المقدم من المانحين إلى خطط الحكومة وأولوياتها. وفي هذه المرحلة، توجد بوادر مشجعة كثيرة لكن توجد ثمة أيضا مخاطر يمكن أن تزعزع استقرار الزخم الحقيقي، ولكن الهش. ولذلك، يرى الفريق أن هايتي ينبغي أن تظل في صدارة جدول الأعمال الدولي، وفي هذا الصدد يقدم في الجزء الختامي من هذا التقرير توصيات موجهة إلى السلطات الهايتية وشركائها الإنمائيين بشأن كيفية ضمان أن يستفيد البلد استفادة كاملة من المساعدة الدولية المستمرة.



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو تاسع تقرير يقدمه الفريق الاستشاري المخصص لهائتي منذ استئناف عمله في عام ٢٠٠٤. وبناء على طلب من حكومة هايتي في ذلك الوقت، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٥٢/٢٠٠٤ الذي قرر بموجبه استئناف عمل الفريق، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩ للمساعدة في تنسيق عملية وضع برنامج طويل الأجل لتقديم الدعم للبلد.

ولاية الفريق وتكوينه

٢ - وفقاً لمقررات المجلس ٣٢٢/٢٠٠٤ و ٢١١/٢٠٠٩ و ٢٦٧/٢٠٠٩ و ٢٠٧/٢٠١١ و ٢١١/٢٠١١ و ٢٠٩/٢٠١٣، يضم الفريق الممثلين الدائمين لإسبانيا والبرازيل وبنن وبيرو وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما والسلفادور وشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك وهايتي لدى الأمم المتحدة وممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرأس الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة الفريق منذ اجتماعه الأول، المعقود في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ووفقاً لما نص عليه المقرر ٣٢٢/٢٠٠٤، يدعى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والممثل الخاص للأمين العام لهائتي إلى المشاركة في اجتماعات الفريق.

٣ - وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٢/٢٠١٢ تمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص لهائتي إلى حين انعقاد دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، وذلك لكي يتابع عن كثب تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل لهائتي من أجل تعزيز الإنعاش وإعادة البناء والاستقرار على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويقدم المشورة بشأنها، مع إيلاء اهتمام خاص لضرورة كفاءة تقديم دعم دولي متسق ومستدام إلى هايتي على أساس الأولويات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل، بالاستناد إلى خطة التنمية الاستراتيجية لهائتي، وتأكيد ضرورة تفادي التداخل والازدواجية مع الآليات القائمة. وطلب أيضاً المجلس إلى الفريق أن يقدم تقريراً عن أعماله وأنشطته المنجزة دعماً لإنعاش البلد وإعادة بنائه وتنميته، مشفوعاً بتوصيات، حسب الاقتضاء، إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣.

موجز للأنشطة التي اضطلع بها الفريق

٤ - تشكل زيارتا الفريق إلى واشنطن العاصمة وهايتي أساس معظم الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير. ففي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ذهب الفريق إلى واشنطن العاصمة حيث

عقد اجتماعات مع مسؤولين كبار من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية. ونُظِم أيضا غداء عمل مع أحد الأكاديميين. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، قام الفريق بزيارته السنوية إلى هايتي، حيث اجتمع برئيس الوزراء لوران لاموت، ووزير الداخلية دافيد بازيل، وكذلك مع مسؤولين رفيعي المستوى من مختلف المكاتب الحكومية، وممثلين للمجتمع المدني، وطائفة واسعة من الجهات الفاعلة الإنمائية. وتطرق الفريق إلى التحديات الإنمائية التي تواجهها هايتي من خلال زاوية الجهود المبذولة من أجل تنفيذ سياسة فعالة للأخذ باللامركزية في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، قام الفريق بزيارة عدة مشاريع في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى وذهب إلى المقاطعة الجنوبية، حيث اجتمع بالسلطات المحلية في ليه كاي، وزار مواقع ومشاريع في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التحضير لهاتين الزيارتين، عقد الفريق اجتماعا، شارك في تنظيمه مع مجموعة أصدقاء هايتي في نيويورك، مع نائب الممثل الخاص للأمين العام ونائب رئيس البعثة.

٥ - ويود أعضاء الفريق الاستشاري المخصص لهايتي أن يعربوا عن امتنانهم العميق للسلطات الهايتية وممثلي المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين للبلد الذين لم يدخروا الوقت لشرح أنشطتهم وتبادل التحليل مع الفريق، في كل من هايتي وواشنطن العاصمة. ويود الفريق أن يعرب عن تقديره الخاص لتبادل الآراء المفتوح والبناء مع السيد لوران لاموت، رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الخارجي، والسيد ديفيد بازيل، وزير الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرب الفريق عن امتنانه لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة لدعمها المستمر والمتفاني لعمله، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة بالنيابة، والمنسقة المقيمة/منسقة الشؤون الإنسانية بالنيابة، وفريقيهما المتمكن، وكذلك جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، على دعمهم الممتاز خلال الزيارة. ويرد برنامج زيارتي الفريق إلى واشنطن العاصمة وهايتي في مرفق لهذا التقرير.

ثانيا - التقدم المحرز في الميدان

٦ - شهد الفريق خلال زيارته إلى هايتي تقدما ملحوظا على مختلف الجهات. ولئن كانت هذه التحسينات غير كافية لاعتبار أن هايتي تسلك سبيلا مستداما لتحقيق التنمية الطويلة الأجل، فهي تشهد على قيام السلطات الهايتية ومختلف قطاعات المجتمع ببذل جهود كبيرة لإعادة بناء ما هدمه الزلزال المدمر الذي وقع عام ٢٠١٠، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

٧ - فعلى الجبهة الإنسانية، تحققت نتائج ملموسة. فقد عاد نحو ٨٠ في المائة من المشردين الذين بلغ عددهم ١,٥ مليون مشرد بعد الزلزال إلى أحيائهم أو نقلوا إلى أماكن أخرى. ويضطلع برنامجا إعانات الإيجار والحواجز النقدية بدور هام في بلوغ ذلك الهدف. وفي قطاع الصحة، خفض عدد الأشخاص المصابين حديثا بوباء الكوليرا بشكل كبير وخُفضت معدلات الوفيات إلى ١,٢ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكان للدعم الذي قدمته مديرية الحماية المدنية الهايتية والأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية دورا حاسما في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ عندما تأثرت هايتي بالإعصارين أيزك وساندي، على التوالي. ويُعزَّز التأهب للكوارث في هايتي. وتقدم المشاركة الإنسانية نتائج ملموسة وينبغي الاستمرار بها إلى حين ترسيخ الانتقال من الإغاثة المبكرة إلى التنمية المستدامة. غير أن خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠١٣، التي تهدف إلى تقديم المساعدة إلى مليون شخص جرى تحديدهم بوصفهم الفئة الأكثر ضعفا، بما في ذلك تقديم المساعدة الغذائية، والتي تستلزم ١٤٤ مليون دولار من المساعدات الدولية، غير ممولة على نحو كاف (٢٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٣). ومن الأهمية بمكان أن تقوم الجهات المانحة بزيادة دعمها لهذه الخطة مع بداية موسم الأعاصير.

٨ - وبصرف النظر عن تلبية الاحتياجات الفورية، لاحظ الفريق إحراز تقدم مرحب به في إعادة تشييد البنى الأساسية وبناء بنى أساسية جديدة، ولا سيما في منطقة بور - أو - برانس. فقد أدى وجود مطار يعمل بشكل كامل، وزيادة عدد الشوارع المعبدة، وتركيب مصابيح شمسية في الشوارع الرئيسية، وبناء فنادق جديدة إلى تغيير منظر المدينة. وتحسن كذلك البنى الأساسية في بعض المقاطعات، مع إنشاء طرق جديدة، ومدارس جديدة، وإنشاء مجمع صناعي إضافي، والمطار الدولي الذي سيفتح قريبا في مدينة كاب هايتيان، ثاني أكبر مدن البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يستأنف العمل في قطاع التعدين وتتطور السياحة ببطء.

٩ - وينبغي أن يشجع هذا التقدم الملموس الجهات المانحة والقطاع الخاص والمغترين الهايتيين على دعم المشاريع الجديدة. ولئن كان الفريق قد أثنى في تقاريره السابقة على الجهود الكبيرة المبذولة لضمان إزالة الركام بعد الزلزال، فهو يرى أن ما يبعث على التفاؤل بوجه خاص أن البلد شرع بنجاح في مرحلة ثانية من جهود الإنعاش تتسم بإعادة البناء على نحو فعال.

١٠ - واجتمع الفريق خلال زيارته إلى هايتي بطائفة واسعة من المحاورين الهايتيين وعقد اجتماعات مثمرة للغاية معهم. ويعرف الجميع أولويات العمل التي وضعتها الحكومة، والتي

تعرف باسم "five Es"^(١)، حيث يُبنى بطريقة متسقة جدا سواء في بور - أو - برنس أو في ليه كاي. وبينما يواصل الشركاء الإنمائيون الاضطلاع بدور هام في تقديم المشورة إلى القائمين على جهود التنفيذ وإرشادهم في بعض الأحيان، يبدو أن المسؤولين الهائتين يتولون زمام تنفيذ السياسات الإنمائية بصورة متزايدة، وهو ما يعد شرطا أساسيا لزيادة فعالية المساعدة الإنمائية.

١١ - وتشكل برامج التحويلات النقدية المشروطة لحكومة هايتي طريقة ملموسة لتأكيد دور الدولة في إعادة توزيع الثروة وتلبية الاحتياجات الأساسية. وتشمل تقديم الدعم المباشر إلى الأمهات اللاتي يذهب أطفالهن إلى المدارس، والمساعدة الغذائية والدعم المالي إلى الطلاب، والمساعدة الطارئة لضحايا الكوارث الطبيعية. ويُساهم البرنامج المدرسي، على سبيل المثال، في زيادة القيد في المدارس الابتدائية (٧٧ في المائة حتى الآن). ولا يزال يعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان الهائتين على أقل من دولارين في اليوم، ولا تشكل برامج التحويلات النقدية علاجاً لجميع المشاكل. ولكن يمكن أن يكون لها أثر مضاعف هام في الاقتصاد المحلي وأن تمثل نقطة تحول في النظر إلى الدولة بوصفها طرفاً فاعلاً فيما يتعلق بدعم من هم في أمس الحاجة إليها. ومن أجل الاستخدام الأمثل للأموال المخصصة لهذه البرامج واستهداف الفئات الأكثر ضعفاً على نحو متسق، يلزم تقييم هذه البرامج من خلال وضع مقاييس محددة واستخدام منهجية مناسبة.

١٢ - وفي بعض القطاعات، يتحقق التقدم بفضل الجهود المتواصلة التي تبذل طوال سنوات، ولا سيما منذ الانتقال السياسي في عام ٢٠٠٤ والزيادة الكبيرة في المساعدة الدولية التي تلت ذلك. وتبين نتائج الاستقصاء الخامس لمعدلات الوفيات والاعتلال والاستفادة من الخدمات (*Emmus V*)، الذي أجري في عام ٢٠١٢، حدوث تحسن ملحوظ في العديد من المؤشرات مقارنة بالحالة في عام ٢٠٠٦. وعلى وجه الخصوص، أدت زيادة معدلات التلقيح وتغطية الرعاية السابقة للولادة إلى حدوث انخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال حيث بلغت ٨٨ في الألف، مقارنة بـ ١٣١ في الألف للفترة ١٩٨٤-١٩٩٤. وانخفض معدل الخصوبة في هايتي من ٦,٣ أطفال لكل امرأة في عام ١٩٨٧ إلى ٤,٠ في عام ٢٠٠٦ و ٣,٥ في عام ٢٠١٢. وهذا اتجاه مشجع ستترتب عليه آثار رئيسية في تنمية البلد في الأجل الطويل، وهو أمر ملحوظ بشكل خاص في المناطق الحضرية، التي يقيم بها ما يزيد قليلاً عن نصف (٥٢ في المائة) سكان البلاد في عام ٢٠١٣، وهو ما يعد تحولاً هاماً في المجتمع الهائتي.

(١) التعليم، والبيئة، والعمالة، والطاقة، وسيادة القانون.

١٣ - وبالمثل، تضاعفت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة، ولكن ذلك لا يزال يعني أن استخدام المرافق المحسنة يقتصر على ربع الهايتيين. ومع أخذ ارتفاع معدل انتشار الأمراض المعدية في الاعتبار، ينبغي إيلاء أولوية عليا لإدخال مرافق صحية محسنة في الاستخدام عن طريق تقديم إعانات مالية، تحت إشراف دوائر النظافة.

١٤ - ويبين المثال السابق مدى التقدم الذي لا يزال يتعين إحرازه في هايتي. وينبغي النظر إلى الاتجاهات الإيجابية الملاحظة باعتبارها أمراً يشجع على مواصلة الدعم المقدم للبلد مع توقع أن تتسارع وتيرة التقدم، استناداً إلى النجاحات المحققة وبالمشاركة الفعالة لجميع الجهات الفاعلة المعنية. ولاحظ الفريق بالفعل القلق الذي ينتاب الشركاء الدوليين من إمكانية تعرض التحسن في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، الذي تحقق بعد فترة من ارتفاع مستوى التمويل في أعقاب الزلزال، إلى الانتكاس مع الاتجاه التنافسي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى هايتي في عام ٢٠١٣.

ثالثاً - التنمية المستدامة: جهود جريئة ينبغي بذلها على جبهات متعددة

١٥ - على الرغم من النتائج الإيجابية التي يرد وصفها في الفرع السابق، يؤيد شركاء هايتي في التنمية الرأي القائل بأن التقدم المحرز بطيء بالمقارنة مع مستوى الدعم الدولي المقدم إلى هايتي. فلئن وصل معدل النمو ٥,٤ في المائة عقب الزلزال، فقد تراجع إلى ٢,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (تشرين الأول/أكتوبر - أيلول/سبتمبر)، وهو معدل أقل مما توقعه معظم الخبراء الاقتصاديين. ويبدو أن هناك توافقاً كبيراً للآراء بين الجهات الفاعلة الإنمائية الموجودة في البلد بشأن أسباب هذه الحالة.

تعزيز القدرات الوطنية: الحاجة إلى استراتيجية جديدة

١٦ - أحد العوامل الرئيسية التي تعوق إعادة الإعمار والتنمية هو الافتقار إلى القدرة الوطنية على استيعاب المساعدة الدولية. ويعزى معدل النمو المخيب للآمال إلى حد كبير إلى انخفاض معدل تنفيذ الاستثمارات الحكومية، الذي تفاقم بفعل سلسلة من الصدمات الطبيعية. وبسبب ضعف القدرات الإدارية، تواجه الحكومة صعوبات في إنفاق جميع التمويل المقدم من الجهات المانحة. فعلى سبيل المثال، زاد مصرف التنمية للبلدان الأمريكية زيادة كبيرة في مساهماته المالية المقدمة إلى هايتي منذ وقوع الزلزال ولكن مبلغ الأموال غير المنفقة في تزايد. وبما أن الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية وبعض الجهات المانحة الأخرى يوجه عن طريق الوكالات الحكومية، وهو في جميع الحالات أسلوب عمل مرحب به، لا يتم

إلى حد كبير استغلال إمكانيات الدعم الإنمائي لهاييت بالشكل الكافي. وبالتالي، يبقى الدين العام الناتج عن المساعدة الإنمائية الرسمية ضعيفا.

١٧ - ويشهد التمويل الثنائي والبرامج الخاصة لدعم هاييت الصعوبات نفسها. ولذلك فإن فتور همة الجهات المانحة عال، بعد مرور ثلاث سنين فقط على الزلزال المدمر الذي ضرب معظم البنيات الإدارية والاقتصادية للبلاد. وانخفض معدل الوفاء بالالتزامات الإنمائية الدولية وعمليات صرف أموال المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢. وبالنظر إلى الاحتياجات الملحة للسكان وجهاز الدولة الهاييتي الصغير نسبيا، تستوجب هذه الحالة وضع استراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار الكامل قدرات هاييتي في كل قطاع على حدة، مع وضع خطة لتعديل الدعم وفقا لذلك والقيام بطريقة منهجية بإدراج عنصر خاص ببناء القدرات في البرمجة.

١٨ - واجتمع الفريق مع ممثلين عن مكتب الإدارة والموارد البشرية، الذي أنشئ تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء، لقيادة عملية خاصة بإصلاح الدولة بدعم من شركاء مختلفين. وقام فريق متحمس، وضع برنامجا طموحا لإصلاح الدولة، بتقديم خطط لترشيد الهياكل الإدارية وإصلاح الخدمة المدنية، بطرق منها عرض خطط للمستقبل المهني على موظفي الخدمة المدنية، إلى الفريق الاستشاري. وذلك الإصلاح هو بالضرورة عملية طويلة قد تحتاج إلى ما يصل إلى عشر سنوات. وينبغي إذن أن ينفذ من خلال أسلوب عمل واقعي من أجل إعطاء نتائج ملموسة في مجالات محددة ذات أولوية وتمهيد الطريق لإحراز تقدم في المستقبل.

١٩ - وبما أن هذا المسعى الهام سيستغرق وقتا، يمكن أن يبتدع الخبراء والمستشارون الدوليون مهارات جديدة أو يحسّنوا المهارات الموجودة في المجالات التي توجد فيها حاجة ماسة للتقدم، مع مراعاة وتيرة التقدم المحرز في إصلاح هياكل الدولة الهاييتية. ويمكن للتوجيه الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتشجيع استقلال أكبر وتحسين الحوكمة أن يكون مصدر إلهام لشركاء التنمية الآخرين للاضطلاع بأنشطة ذات نطاق أوسع. ويوجد مثال قيم على هذا النهج في الدعم التقني المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى مديرية الحماية المدنية والانتقال التدريجي من نظام مجموعات العمل الإنساني إلى نظام لتقديم الدعم إلى الحكومة والمكاتب المحلية لتمكينها من قيادة أعمال التأهب للطوارئ والتصدي لها. وتؤدي عناصر الشؤون المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة أيضا دورا هاما في توفير مساعدة مجتمعية تركز على تعزيز القدرات المحلية، ولا سيما على صعيد المقاطعات العشر، حيث ينبغي تعزيز الهياكل الإدارية، وعلى صعيد البلديات، حيث الهياكل ضعيفة على نحو خاص.

٢٠ - ويمكن العثور على أمثلة أخرى للتوجيه الجيد في المجموعة الواسعة من أنشطة التعاون الإنمائي التي نفذت على أرض الواقع. وينبغي توسيع نطاقها واستخدامها كوسيلة لتقديم الدعم لهاييتي. ويمكن أيضا أن تلهم تجربة البلدان التي جاء إليها موظفو خدمة مدنية من دول أخرى لتقديم التوجيه لنظرائهم، كما هو الحال في جنوب السودان، جهودا متجددة ترمي إلى تعزيز القدرات المحلية في مجالي الإدارة والتدبير، وبخاصة في المحافظات.

ضمان استدامة البرامج الإنمائية: مسؤولية مشتركة

٢١ - إن تعزيز القدرات مهم أيضا للحفاظ على المشاريع التي بدأتها المنظمات الدولية على أساس تجريبي والتي من المتوقع أن تأخذ بزمامها المؤسسات الوطنية وأن يجري تكرارها في مناطق أخرى. ومن المعروف أن العديد من المشاريع في مجالات مهمة، مثل إعادة التحريج أو إدارة مستجمعات المياه، لم تتم استدامتها وأنها أعطت نتائج متباينة. ومع ذلك، يمثل الغطاء الحرجي في البلاد أقل من ٢ في المائة من أراضي هاييتي، كما أن ٨٥ في المائة من مستجمعات المياه متدهورة، وهو ما يتسبب في فيضانات متكررة وتحات التربة وضعف الإنتاج الزراعي. ويجب إجراء تقييم دقيق لأوجه الإخفاق والنجاح من أجل جعل الاستثمارات المستقبلية مركزة بشكل أفضل. وأحاط الفريق علما ببعثة المدافعين السياسيين المعنيين بمواجهة الكوارث الموفدة مؤخرا إلى هاييتي بهدف لفت الانتباه إلى أهمية الوقاية من الكوارث والتأهب والتصدي لها ودعم جهود الحكومة في هذا المجال، بما في ذلك تحديث الخطة الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، ووضع جدول مواضيعي بشأن مواجهة الكوارث، وتجريب عملية مواجهة الكوارث في مقاطعة واحدة أو مقاطعتين.

٢٢ - وخلال زيارة الفريق، زار برنامجا للمساعدة القانونية ممولا من البعثة باعتباره واحدا من مشاريعها للحد من العنف المجتمعي. وينفذ هذا البرنامج بالشراكة مع نقابة المحامين في بور - أو - برانس دعما للحد من حالات الاحتجاز في انتظار المحاكمة وحالات الاحتجاز غير القانونية. ويسمح هذا المشروع للمهنيين الهايتيين الشباب باكتساب مهارات تقنية أو قانونية واستخدامها الفوري. وزار الفريق أيضا برنامجا مشتركا للإسكان والأحياء تابعا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)، والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحديدًا أنشطته المنجزة في بلدية تابار، في منطقة العاصمة، والذي تقوم السلطات المحلية في إيطاره بتنسيق ورصد خطط إعادة الإعمار والتحضر من خلال نظم للمعلومات الجغرافية. وتخصّص أيضا أموال من البرنامج لإنشاء مراكز للموارد المجتمعية في جميع أنحاء المناطق التي يستهدفها المشروع في خمس مقاطعات. ومن المتوقع أن تستوعب وزارة العدل الهايتية برنامج المساعدة القانونية

على مراحل (٢٠ في المائة سنويا)؛ في حين ينتظر أن يؤدي برنامج الإسكان إلى ترسيخ المهارات التقنية في البلديات العشر التي يتم تنفيذها ويتوخى أن يتم تكراره في مناطق أخرى تحت قيادة وزارة الداخلية.

٢٣ - ويشدد الفريق على الحاجة إلى الإبقاء على المشاريع المذكورة أعلاه، التي أثبتت بالفعل جدواها، كما تدل على ذلك حقيقة أن أكثر من ألف شخص كانوا محتجزين في انتظار المحاكمة تم تحريرهم من السجن بفضل الدعم القانوني المقدم لهم. ويدعو السلطات إلى اتخاذ تدابير فعالة لتضطلع تدريجيا بالمسؤولية عن إنجاز هذه المشاريع، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه مع منظمات الأمم المتحدة. وسيكون ترك هذه البرامج تنقضي مدتها خسارة كبيرة لمعارف وخبرات تشند حاجة هايتي إليها. وبالتالي فإن إدراجها في ميزانية الوزارات المعنية والسلطات المحلية يكتسي أهمية خاصة ينبغي للجهات المانحة أن تقر بها وأن تدعمها على نحو تام.

بناء الثقة وإنشاء مؤسسات شرعية

٢٤ - أكد جميع محوري الفريق على أهمية الاستقرار السياسي لجذب المستثمرين والاحتفاظ بهم في البلاد. ويظل إجراء انتخابات جزئية لأعضاء مجلس الشيوخ وانتخابات بلدية على صعيد البلد في عام ٢٠١٣ يكتسي أهمية قصوى لتعزيز الاستقرار وإعطاء إشارات إيجابية للشركاء في التنمية. وجرى تأسيس مجلس انتخابي مؤقت، ومن المقرر أن تجرى الانتخابات عند نهاية عام ٢٠١٣، بعد أن يقر البرلمان قانونا انتخابيا جديدا. ويشدد الفريق على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في ذلك الصدد من أجل تجنب أزمة مؤسسية كبيرة يمكن أن تحدث انتكاسة في بعض التقدم المحرز حتى الآن. وينبغي أن يظل تعزيز سيادة القانون أولوية في هايتي.

٢٥ - وانتخاب المجالس المحلية ورؤساء البلديات على النحو الواجب هو شرط أساسي للعمل السياسي المشروع في المحافظات واللامركزية الفعالة. وقد سُر الفريق بالجهود التي بذلها مكتب الإدارة والموارد البشرية، في إطار عملية إصلاح الدولة، للتخطيط الخاص باللامركزية الإدارية الفعالة وإطلاق عملية تحقيق اللامركزية. ولا تزال وظائف الدولة الأساسية، مثل إصدار وثائق الهوية، مركزة في بور - أو - برانس، وهي حالة تحرم فعلا المواطنين من خارج العاصمة من الحصول على الخدمات الإدارية والتمتع بحقوقهم كمواطنين. وستسمح اللامركزية، علاوة على ذلك، للمسؤولين المنتخبين محليا بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على صعيد جماعتهم. وهناك حاجة إلى جهود كبيرة لبناء القدرات لتحقيق هذه الغاية، وقد أكدت الجهات المانحة اهتمامها بدعم هذا الإصلاح

الجوهري الذي طال انتظاره. غير أن مستوى الدعم الدولي سيتوقف أيضا على القدرة على تولى نظراء سياسيين شرعيين وذوي مصداقية مناصب على صعيد المقاطعات والبلديات.

٢٦ - وتستوجب عملية الإصلاح المبينة أعلاه إنشاء نظام مالية عامة مدار بشكل سليم. إذ تخصص وزارة الداخلية حاليا ٩٧ في المائة من مالية البلديات. وينطبق هذا الشرط أيضا على الهيكل العام للدولة. وإعادة بناء المجلس الأعلى للحسابات والمنازعات الإدارية هي إشارة إيجابية من السلطات لتمكين هذه المؤسسة التي تكتسي أهمية حاسمة للحكومة. ووفقا للمؤسسات المالية الدولية، تم تخفيض عدد الحسابات العامة المعلقة، ويدرج بيان الأموال على نحو متزايد في الميزانية وينظر البرلمان في قوانين من أجل إدراج تمويل قطاعات إضافية، مثل بدلات التعليم والالتحاق بالمدرسة.

٢٧ - غير أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في إدارة المالية العامة. وقد أعرب محاورو الفريق الهايتيون والدوليون عن أسفهم على انعدام الشفافية في إدارة الأموال التي وردت في أعقاب إعصار ساندي. فقد عُلقت إجراءات العروض التنافسية من أجل توفير الإغاثة السريعة والانخراط دون تأخير في إعادة الإعمار. وقد تغذي هذه الممارسات شعورا بالريبة داخل المجتمع الهايتي، وهو ما سيتعارض مع هدف بناء الثقة مع الجهات الفاعلة الاقتصادية ويمكن أن يثبط همة الجهات المانحة. وإحراز تقدم على هذه الجبهة، ينبغي تبسيط إجراءات الشراء، مع وضع مواعيد نهائية محددة لتسريع العمليات، ويجب أن يستخدمها موظفو الخدمة المدنية باتقان أفضل. وينبغي أيضا وضع تدابير خاصة كمرافق التأمين ضد المخاطر من أجل توفير حوافز للمتعاقدين الأجانب للمشاركة في عملية إعادة الإعمار.

٢٨ - ولا تزال ميزانية هايتي الوطنية تعتمد في ما يتجاوز النصف من مجموعها على الدعم الدولي. ولتحقيق توازن في هذه الحالة، تكتسي الزيادة في إيرادات الضرائب أهمية كبرى وإن لم تؤد نداءات متكررة للمجتمع الدولي للقيام بذلك إلى تحسن كبير حتى الآن. والهدف الحالي لجمع الإيرادات هو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكن للمجتمع الهايتي أن يتجنب هذه المشكلة، وينبغي للسلطات السياسية أن تظهر الإرادة في إنفاذ التشريعات والحد من الإعفاءات. ومن شأن هذا الإجراء أن يكون له أثر مزدوج يتمثل في زيادة الثقة في قدرة الدولة على إعادة توزيع الثروة، وبالتالي التخفيف من التوترات الاجتماعية وهيئة أرضية عمل منصفة وقابلة للتنبؤ بالنسبة للجهات الفاعلة الاقتصادية.

إطلاق العنان لإمكانات اقتصاد هايتي كاملةً

٢٩ - إن قدرة اقتصاد هايتي على تحقيق نمو مطرد ومتكافئ وهيئة فرص العمل ستظل محدودة ما لم تُنفذ بعض الإصلاحات الأساسية. ويذكر الجميع أن عدم وجود نظام سجل

عقاري سليم يطرح مشكلة خطيرة يجب حلها. ففي المناطق الريفية، سيوفر هذا النظام لصغار المزارعين الأمن القانوني الذي طال أمد انتظاره وسيدعم تنمية القطاع الزراعي، وهو أمر ينطوي على إمكانات تحقيق فوائد سواء من حيث تحسين الأمن الغذائي أو تهيئة فرص العمل. وفي منطقة العاصمة بور - أو - برانس الكبرى، التي تشهد حاليا إغلاق مخيمات المشردين، هناك حاجة ماسة إلى إدارة حيازة الأراضي والعقارات لتحديد حالة شغلها قبل وقوع الزلزال وتعزيز أمن حيازتها. وتمثل سندات ملكية الأراضي شرطا للحصول على رخص البناء، وهي بذلك تعطي دفعة لإعادة بناء المدينة. وقد أبلغ الفريق بأن بعض الأعمال التجريبية تجري تحت قيادة اللجنة المشتركة بين الوزارات للإدارة الإقليمية بتمويل من فرنسا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٣٠ - ويدرك الفريق الطابع الحساس للمسألة وخطر التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ عن أي محاولة لترشيد النظام. بيد أن هذا الإصلاح لا غنى عنه، وينبغي إقامة آلية طموحة لوضع نظام جديد وملائم، بمشاركة واسعة من الطبقة السياسية (الحكومة والبرلمان والسلطات المحلية وما إلى ذلك) والمجتمع المدني، وبدعم مناسب من الجهات المانحة. وينبغي وضع إجراءات وساطة لتسوية المنازعات على الأراضي ضمن هذا الإطار.

٣١ - وتوجد حاجة ماسة أيضا إلى تدعيم نظام السجل المدني. فإصدار شهادات الميلاد يكاد يكون حصرًا على المدن، مما يجعل حصول سكان المناطق الريفية على هذه الخدمة الأساسية أمرا صعبا. ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يحتاج نحو مليوني شخص، العديد منهم أطفال، إلى مستندات تعريف رسمية. وقد أدت منظمة الدول الأمريكية دورا هاما في دعم توفير بطاقات الهوية الوطنية، لكن تلك الأنشطة توقفت في عام ٢٠١٢، ويتعين تقديم دعم واسع النطاق على سبيل المتابعة لتلبية الاحتياجات غير الملباة.

٣٢ - وتعيق هذه الثغرات العميقة في نظامي التسجيل المدني والسجل العقاري إمكانية حصول العديد من مواطني هايتي على القروض ممن لا يستطيعون تقديم أي ضمانات إلى المؤسسات المالية. ولنفس الأسباب، يفتقر قطاع التأمين أيضا إلى ما يكفي من التطوير. فأسعار الفائدة على القروض مرتفعة والتمويل البالغ الصغر لم يُطوّر جيدا، بما في ذلك في المناطق الريفية حيث يمكن أن يكثر استخدامه. وينبغي أن يؤدي القطاع المصرفي دوره في تحسين هذه الحالة، إلا أن قدرته على المخاطرة المعقولة وتحليل المشاريع والبت في ملفات التمويل، قدرة أُفيد بأنها في حاجة إلى تحسين أيضا. وقد ظهر جيل جديد من مباشري الأعمال الحرة في هايتي في السنوات الأخيرة، لكنه لا يستطيع تحقيق ما يملكه من إمكانات

كاملةً في السياق الراهن. وينبغي أن تؤدي سلطات هايتي، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، دوراً استباقياً في معالجة أوجه الضعف التي تعترى القطاع المالي بأن تدعم تقدمه صوب زيادة الأداء.

٣٣ - وأشار الفريق في تقاريره السابقة إلى ضرورة تحسين القانون التجاري والإطار التنظيمي والممارسات الإدارية اللازمة لتيسير الأعمال التجارية. وقد أعلن رئيس الوزراء اتخاذ تدابير للإسراع بعملية فتح مؤسسات تجارية جديدة. بيد أن التقدم لا يزال بطيئاً وغير متكافئ. ذلك أن بعض قطاعات الاقتصاد، مثل مرافق المياه، يجري إدخال إصلاحات، بينما في أخرى، مثل قطاع الطاقة، يستغرق ترشيح ممارسات الإدارات وقتاً طويلاً رغم العجز المالي المزمع وارتفاع تكلفة الطاقة التي تغرم المؤسسات التجارية. وفيما يتعلق بالنقل، فرغم ما يجري من مد الطرق وإعادة مدها مع تحقيق نتائج هامة، لا تزال تكلفة النقل مرتفعة، ولا يزال عمل سلطات الموانئ لا يكفي لتلبية احتياجات هذا البلد الجزيرة. ولا يتضح أحياناً أسباب عدم تكافؤ وتيرة هذه الإصلاحات، وهو ما يؤجج الشكوك إزاء الإرادة السياسية لتغيير الوضع الراهن وإتاحة الفرص للجهات الفاعلة الاقتصادية الجديدة. ولذا ينبغي تبديد هذه الشكوك إذا أُريد لهايتي أن تجتذب المستثمرين وتستبقي المتعاقدين الدوليين، المحدودي العدد فعلاً، العاملين في البلد.

الإقرار بدور مجتمع مدني مفعم بالنشاط

٣٤ - علاوة على العقوبات الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية المعروضة أعلاه، ستكون تنمية هايتي متوقفة في النهاية على مدى قدرة البلد على الاستفادة من مواهب شبابه المفعم بالنشاط وهيئة بيئية مؤاتية لمساهمته في تنمية البلد. فالشباب بوجه خاص يتضررون من البطالة ولا يُتاح لهم من الفرص إلا ما ندر. وينبغي وضع خطة استراتيجية لتنمية القطاعات التي يمكن استحداث فرص عمل فيها لصالح الشباب، مع التركيز بوجه خاص على هيئة فرص عمل للشباب. ويمكن أن تضم تلك القطاعات الثقافة أو الأعمال أو الخدمات الاجتماعية، من بين مجالات أخرى، من أجل تسخير الإمكانيات الكاملة لروح الإبداع المشهود لشعب هايتي بتحليله بها.

٣٥ - وينبغي وضع خطة استراتيجية أطول أمداً بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني الهايتي بالنظر إلى الثقافة القوية التي توجد في البلد والعدد الكبير للجمعيات الأهلية، بما في ذلك منظمات الشباب والمنظمات النسائية، سواء الرسمية أو غير الرسمية. ولم يساعد دوماً انتشار الجهات الخارجية الفاعلة من غير الدول، ولا سيما في أعقاب الزلزال الذي وقع في عام ٢٠١٠، المرتبطة في كثير من الأحيان بسبل الحصول على المساعدة الإنمائية، في تحقيق

التماسك الاجتماعي والثقة المتبادلة. ومن شأن اتخاذ مبادرة بقيادة الحكومة تُشرك الجهات الفاعلة السالفة الذكر في وضع رؤية مشتركة لتنمية البلد، أن يساعد في توثيق علاقات عمل منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة من غير الدول والتخفيف من وطأة التوترات الاجتماعية.

٣٦ - وفي اجتماع عُقد على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، قطعت حكومة هايتي على عاتقها التزاما هاما وواضحا بتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية. بيد أن المنتدى الوطني الذي كان من المقرر أن يُعقد في بور - أو - برانس في أيار/مايو ٢٠١٣، متابعةً للاجتماع المعقود في نيويورك، أُجّل وتقرر الآن أن يُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويشجّع الفريق الحكومية، إذ التقى ممثلين عن المجتمع المدني في هايتي واستمع إلى دعوتهم إلى تعزيز الحوار وعلاقات التعاون معها، على الوفاء بالالتزام الذي قطعت على عاتقها في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ وإجراء مشاورات بشأن التشريعات المتصلة بمركز المنظمات غير الحكومية قبل انعقاد المنتدى الوطني.

٣٧ - وبالإضافة إلى تلك المساعي، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لمساعدة مجتمع هايتي على تخطي الاختلافات السياسية والاجتماعية الكامنة التي تعوق التوصل إلى توافق للآراء على الصعيد الوطني وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الحكومية في مختلف القطاعات. ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي صودفت في هايتي وكفالة مبدأ اللارجعة في المكاسب المحرزة في عملية تطبيع الأوضاع في البلد.

٣٨ - وعموماً، سُرّ الفريق برغبة حكومة هايتي، التي أعرب عنها ممثلوها، بمن فيهم رئيس الوزراء لاموت، في الانخراط في الإصلاحات. ويتضح أن الحكومة تمسك تدريجياً بزمam الأمور. وتقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية كبيرة عن تقديم الدعم بأنجع طريقة ممكنة.

رابعا - إعطاء زخم جديد لفعالية المعونة

٣٩ - لقد تغير مشهد المساعدة الإنمائية في هايتي تغيرا كبيرا منذ الزيارة التي قام به الفريق إلى البلد في عام ٢٠١٢. فاللجنة المؤقتة لتعمير هايتي، التي أنشئت عقب وقوع الزلزال واشترك في رئاستها رئيس وزراء هايتي والرئيس كلينتون، لم يعد لها وجود. ووُضعت طرائق جديدة لتأطير العلاقة بين الحكومة وشركائها الإنمائيين. وتحدّد الخطة الاستراتيجية للتنمية في هايتي، التي تشكّل أساس تلك العلاقات، ملامح رؤية الحكومة الطويلة الأجل والطموح بجعل هايتي بلدا صاعدا بحلول عام ٢٠٣٠. وسعيا إلى تحقيق ذلك الهدف، ستحوّل الخطة

الاستراتيجية إلى خطط استثمارية مدتها ثلاث سنوات سينصب الاهتمام فيها على التعجيل بوتيرة النمو والحد من الفقر. ويجري وضع الصيغة النهائية للخطة الأولى للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وستدرج ضمن قانون المالية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ الذي سيُعرض على البرلمان.

آلية جديدة لتنسيق الدعم المقدم من المانحين

٤٠ - أنشئ إطار جديد لتنسيق المعونة الخارجية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل مواءمة المساعدة الإنمائية الخارجية مع الأولويات الوطنية بشكل أفضل. وقد أُعدَّ هذا الإطار من خلال عملية تشاور شاملة بين السلطات الهايتية ومجموعة الاثني عشر زائد، وهي مجموعة تنسيق غير رسمية تضم ١٣ جهة مانحة في هايتي. وهذا الإطار، الذي يشرف عليه رئيس الوزراء، يقع تحت القيادة الاستراتيجية والتقنية للحكومة، وبالتالي فهو يشكل فرصة سانحة لضمان تولى البلاد زمام الأمور في ما يخص المساعدة الإنمائية.

٤١ - ويشكل إطار تنسيق المعونة الخارجية منطلقاً لتعزيز المساءلة المتبادلة بين أصحاب المصلحة الهايتيين والمجتمع الدولي. وقد شجع الفريق على إنشاء آلية للمساءلة المتبادلة من هذا النوع مردداً النداء الذي ما فتئت الأمم المتحدة توجهه في هذا الصدد منذ عام ٢٠١١. ويرحب الفريق الآن بإنشاء هذا الإطار الذي يكتسي أهمية أكبر في ظل التباطؤ العام للمساعدة الإنمائية الدولية بالتوازي مع تنامي المنافسة لاجتذاب هذا الدعم. ويدعو الفريق جميع الشركاء إلى الالتزام بتفعيل الإطار وذلك بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الخارجي.

٤٢ - وقد أنشئت آليتان مشتركتان للحوار بين الحكومة والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن هذا الإطار. فأولاً، من المقرر أن تعقد اللجنة المعنية بفعالية المعونة اجتماعات على المستوى المحلي يتراوح عددها بين أربعة وستة اجتماعات في السنة، واجتماعين في السنة على المستوى الدولي. وأثناء الاجتماع الدولي الأول الذي عقدته اللجنة في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، عرض رئيس الوزراء أولويات الحكومة وأهدافها العامة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، استناداً إلى مبادرة الأولويات الرئيسية الخمس (التعليم، والبيئة، والعمالة، والطاقة، وسيادة القانون)، وإلى إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. ويلاحظ الفريق أنه قد تم توسيع نطاق بعض هذه الأولويات الرئيسية حيث أن التعليم أصبح يقترن بالتنمية البشرية والاجتماعية، والبيئة بإدارة استغلال الأراضي، والعمالة بالاقتصاد، وسيادة القانون بالديمقراطية.

٤٣ - وثانياً، أعيد تنشيط مجموعات التنسيق القطاعية والمواضيعية ضمن إطار تنسيق المعونة الخارجية لتعنى بـ ١٣ مجالاً من مجالات الأنشطة الإنمائية. ومع الأنشطة التي نُظِّمت في إطار

هذه المجموعات قد حققت نتائج متفاوتة في الماضي، وأن أداءها في بعض المجالات كان أفضل من مجالات أخرى، فإن هذه المجموعات تُعتبر آلية هامة لضمان تولى البلاد زمام الأمور والتنسيق مع الجهات المانحة بشأن مجالات عمل محددة. أما الأنشطة التي تنظمها المجموعة المعنية بإصلاح الدولة، فهي ستدعم العملية التي يقودها مكتب الإدارة والموارد البشرية، مما سيؤثر على عمل العديد من الوزارات وسيتطرق إلى المسألة المشتركة بين عدة قطاعات والمتمثلة في تعزيز القدرات الإدارية.

٤٤ - وفي الوقت الحاضر، تقدم عدة جهات مانحة المساعدة في نفس القطاعات أو في قطاعات مترابطة. وإضافة إلى ذلك، وبفضل استحداث إطار تنسيق المعونة الخارجية لأغراض التنمية، من المتوقع أن تمسك الحكومة تدريجياً بزمام الأمور وأن تلتمس من الجهات المانحة أن تدعم مجالات محددة بحيث تكون المساعدة التي تقدمها مناسبة أكثر لاحتياجات البلد. وسيؤدي "التخصص" التدريجي والمنسق للجهات المانحة في مجالات دعم محددة بشكل أوضح إلى تبسيط العملية والإسهام في فعالية المعونة.

٤٥ - وفي هذا السياق، يشجع الفريق على تنفيذ نموذج إدارة المعونة الخارجية بدعم من وزارة التخطيط والتعاون الخارجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بين جهات أخرى. ويمثل هذا النموذج أداة هامة لزيادة شفافية المعونة الخارجية وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة المساعدة الخارجية.

الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في سياق تركيز الأنشطة

٤٦ - تواصل منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام على مستوى دعم الحكومة، بما في ذلك عبر إمكاناتها التوجيهية في بور - أو - برانس وفي المقاطعات. وعادة ما يرأس نائب الممثل الخاص للأمين العام، والذي يشغل أيضاً منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، مجموعة الجهات المانحة (مجموعة الاثني عشر زائداً)، ويرتقب أن يواصل نائب الممثل الخاص الجديد القيام بذلك ما إن يستلم مهامه. ويستضيف مكتب نائب الممثل الخاص أمانة المجموعة.

٤٧ - ويضم فريق الأمم المتحدة القطري ١٨ وكالة مقيمة تدرج أنشطتها إلى جانب الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مجال التنمية في الإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي حل مكان إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو يشكل مبادرة متخذة في إطار "توحيد أداء" الأمم المتحدة. وقد وقّعت حكومة هايتي الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي يعتمد على الركائز والأولويات الرئيسية الواردة في الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي.

٤٨ - وقد تحسن التعاون بين الوكالات في عدة مجالات. وقد زار الفريق برنامجاً متكاملًا تشترك في إدارته عدة وكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبدعم من وكالات أخرى) في الإقليم الجنوبي. وقد قامت الوكالات بتجميع خبراتها ومواردها في مجالات مثل إدارة مستجمعات المياه، وتعزيز الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الساحلية والبحرية، وبناء الطرق والجسور، والإدارة المحلية. وبفضل هذا التعاون، تمت إقامة جدار طوله أكثر من ١٣٠٠ متر خطي من أكياس الحجارة، وتم تحضير ١,٥ مليون شتلة لإعادة تشجير ١٠٠٠ هكتار من الأراضي. وأصبح رصد الشواطئ مضموناً أيضاً ويجري تقديم المساعدة على إصلاح الأضرار التي خلفها إعصار 'ساندي'. وما يثير الانتباه هو أن ٧٠ في المائة من الأموال المخصصة لإعادة التأهيل ومشاريع التخفيف من الأضرار قد رُصدت عن طريق البلديات والإدارات المحلية التابعة للوزارات القطاعية. وأشاد الفريق بهذا التجميع للقدرات من أجل زيادة الاتساق وتحقيق نتائج أفضل. وكيانات الأمم المتحدة مدعوة إلى اتباع هذا النهج بشكل منهجي قدر الإمكان في الأنشطة الميدانية التي تقوم بها.

٤٩ - وفي وقت سابق من عام ٢٠١٣، عرضت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خطة تركيز الأنشطة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ التي يُتوخى فيها أن تركز الأنشطة على مجموعة أساسية من المهام الموكلة إلى البعثة التي يمكن إنجازها ضمن إطار زمني معقول^(٢). ولهذا ستقوم البعثة تدريجياً بتقليص مشاركتها في المجالات التي تكون فيها الجهات الفاعلة الدولية الأخرى مؤهلة أفضل منها لتحقيق النتائج المنشودة.

٥٠ - وفي هذا السياق، لا يزال وجود وكالات الأمم المتحدة في الميدان ذا أهمية خاصة. وفي إطار "مبادرة الشاطئ الجنوبي"، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مثال يستحق الثناء على الأخذ باللامركزية، بنقل مكتبه الرئيسي من بور - أو - برانس إلى الإقليم الجنوبي. ولكن نظراً إلى تدني مستوى الدعم المقدم من المانحين بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، قد لا يكون لكيانات الأمم المتحدة الموارد الكافية لتوسيع نطاق وجودها الدائم بشكل كبير في المقاطعات. وقد يكون من الصعب القيام تدريجياً بنقل المسؤولية عن الأنشطة التي تقوم بها البعثة إلى وكالات الأمم المتحدة في المجالات موضع الاهتمام المشترك، مثل سيادة القانون أو حقوق الإنسان أو المسائل المتصلة بالحكومة، علماً بأن الفريق كان قد دعا إلى ذلك في عام ٢٠١٢. ولذلك ينبغي للمنظومة إيجاد سبل مبتكرة لتأكيد دورها في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك عبر الأنشطة المشتركة وزيادة التعاون مع المؤسسات المحلية الهائية. ولذلك ينبغي

(٢) انظر S/2013/139.

أن تقدم مؤسسات الأمم المتحدة الدعم الملائم لتطوير هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، ستكون استراتيجية تعبئة الموارد، التي يُرتقب أن تتجاوز البعثة بشأنها مع الحكومة والشركاء في التنمية، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، ذات أهمية محورية لتحقيق التحول التدريجي للبعثة، ولتتمكن المنظومة من ملء الفجوات في الموارد.

٥١ - وفي مجال تنمية قدرات الشرطة، سيركز دور بعثة الأمم المتحدة على التدريب وبناء القدرات، بما يتواءم مع خطة تنمية الشرطة الوطنية الهايتية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وكما يعترف بذلك الفريق في تقريره لسنة ٢٠١٢، ينبغي الإبقاء على الهدف المتمثل في تعيين ما لا يقل عن ١٠٠٠ ضابط شرطة إضافي في السنة لتتمكن الشرطة الوطنية الهايتية من بلوغ القوام الأدنى وقدره ١٥٠٠٠ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وسيتعين أيضا إنشاء مرافق للتدريب والإدارة لتكون هذه المؤسسة كفيلا بأداء مهمتها. ويكرر الفريق دعوته إلى الجهات المانحة بدعم الشرطة الوطنية وكذلك خطة التنمية الخاصة بها. ونظرا إلى الصلات المعروفة بين الأمن والتنمية، فإن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد يعتمد إلى حد كبير على قدرته على أداء مهام إنفاذ القانون وعلى تعزيز الاستقرار.

نحو تعزيز التعاون الإقليمي

٥٢ - في شباط/فبراير ٢٠١٣، استضافت هايتي الاجتماع الرابع والعشرين من الاجتماعات التي تُعقد بين الدورات لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية. وكانت هذه المرة الأولى التي تُعقد فيها هذه القمة في هايتي، وقد برهنت على قدرة البلد على تنظيم حدث سياسي رفيع المستوى. وأتاح هذا الاجتماع أيضا فرصة لتعزيز التعاون مع بلدان الجماعة الكاريبية. وأدرك الفريق ضرورة تيسير العلاقات التجارية بين هايتي وشركائها الإقليميين، الأمر الذي سيعود بالفائدة على الجماعة الكاريبية بأسرها. ويمكن لهايتي أن تستفيد من عضويتها في الجماعة الكاريبية ومن الشراكات التي تقيمها مع البلدان الأعضاء في الجماعة في مجالات مثل السياحة، حيث يوجد قدر كبير من الخبرة، وتتاح إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية، فضلا عن دعم الإنتاج الزراعي. ويجب إعادة النظر في الأحكام القانونية والتنظيمية من أجل تيسير العلاقات التجارية وزيادة حجمها.

٥٣ - وتقدم منظمة الدول الأمريكية الدعم في جميع أنحاء البلد في مجالات رئيسية مثل نظام بطاقات الهوية والدعم الانتخابي، بتقديم المساعدة التقنية والقيام بمراقبة الانتخابات على حد سواء. وسيكون هذا الدعم المقدم إلى البلد ذا أهمية خاصة أثناء الانتخابات المقبلة، التي سيشارك فيها حوالي ١٣٠٠ مرشح لشغل مناصب في ١٤٠ جماعة محلية و ٥٧٠ بلدية في هايتي. وفي هذا الشأن، فإن الحكومة مدعوة إلى إكمال إعداد الجدول الزمني للانتخابات.

وسيساعد ذلك على ضمان الحصول على دعم الجهات المانحة، وسيوفر لمنظمة الدول الأمريكية الوسائل اللازمة للشروع في التخطيط اللوجستي لعملية الدعم التي ستقوم بها.

٥٤ - أما التنمية الطويلة الأجل في هايتي، فهي تعني أن البلد يجب أن يجد مكانه في أسرة بلدان المنطقة وأن يُقيم علاقات مثمرة مع جيرانه. ومن المتوقع أن تزداد أهمية هذه المسألة عندما تبرز هايتي تقدماً في مسار التطبيع الذي تسير عليه وتستفيد من العلاقات المستقرة التي تقيمها مع نظرائها المباشرين والطبيين.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - قطعت هايتي شوطاً طويلاً منذ وقوع الزلزال المدمر عام ٢٠١٠. ففي عام ٢٠١٣، شهد الفريق أن تقدماً ملموساً قد أُحرز في جهود إعادة إعمار البلد وجرار بذل جهود لا بأس بها للمضي قدماً على مختلف الجبهات. وشرعت حكومة هايتي في برامج متنوعة واسعة النطاق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتغير أيضاً هيكل الدعم الدولي المقدم بما يعكس الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة وضع الآليات المؤسسية التي تتيح مواءمة الدعم المقدم للتنمية مع الأولويات الوطنية للبلد. ويرى الفريق في هذه التطورات خطوة مشجعة بشكل خاص.

٥٦ - وهذه الخطوات الإيجابية نحو الأمام لا يمكن أن تخفي الضعف الشديد الذي ما زال البلد يعاني منه إزاء المخاطر سواء كانت بيئية، بالنظر لكون البلد عُرضة للكوارث الطبيعية؛ أو اقتصادية، حيث إن هايتي معرضة للصدمات الخارجية ولا تستطيع احتواء آثارها بنفسها؛ أو اجتماعية، مع انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي كثيراً ما يهدد بزيادة الوضع تعقيداً. وقد تكون أوجه الضعف المذكورة مزعزعة للاستقرار بوجه خاص إذا انخفض الدعم الدولي نتيجة قيود أزمة الميزانية في البلدان المتقدمة.

٥٧ - وفي هذه المرحلة، توجد علامات مشجعة كثيرة، كما توجد مخاطر عديدة يمكن أن تزعزع استقرار هذا الزخم الحقيقي والهش. ولهذا الأسباب، يرى الفريق ضرورة بقاء هايتي في صدارة جدول الأعمال الدولي. وينبغي أن تُبقي الأمم المتحدة وجوداً لها على مستوى ملائم في البلد، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري على حد سواء. وتُحث الأمم المتحدة على توسيع نطاق دورها التوجيهي وعلى تعزيز وجودها في المقاطعات. وهي مدعوة أيضاً إلى مواصلة أدائها لدور هام في تشجيع

جميع الشركاء على دعم خطط الحكومة وأولوياتها. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تؤتي العلاقات بين الحكومة وشركائها ثمارها إذا استوفيت الشروط اللازمة للحوار والشفافية.

٥٨ - وتيسيراً للإحالة، لُخصت بعض التوصيات الواردة في متن التقرير أدناه لينظر فيها المجلس.

٥٩ - ومن أجل إدامة عملية إنعاش هايتي وإعمارها والمشاركة في تنميتها الطويلة الأمد، يشجّع الفريق الشركاء في تنمية هايتي على ما يلي:

(أ) الاستجابة للمناشدة التي أطلقتها منظومة الأمم المتحدة بتمويل خطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٣ التي تهدف إلى مساعدة مليون شخص اعتُبروا في عداد أكثر الفئات ضعفاً، بسبل من بينها توفير معونات غذائية؛

(ب) الوفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي. بما يتوافق مع الأولويات التي حددتها الحكومة كما وردت في الخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي وغيرها من وثائق السياسات الحكومية الأخرى ذات الصلة؛

(ج) الاستفادة الكاملة من إطار تنسيق المعونة الخارجية بوصفه منطلقاً لتعزيز المساءلة المتبادلة بين هايتي وشركائها؛

(د) الإسهام في تفعيل إطار تنسيق المعونة الخارجية، بسبل من بينها المشاركة الفعالة في الجداول القطاعية والمواضيعية والاستعانة بالأدوات المقترحة لتبادل المعلومات؛

(هـ) تعديل دعمهم المقدم لقدرات هايتي، وإضافة عنصر لبناء القدرات إلى أنشطتهم، على نحو منهجي؛

(و) استخدام القنوات الحكومية بشكل متزايد، والعمل بقدر الإمكان على تبسيط إجراءات الصرف والمشتريات وغيرها من الإجراءات الإدارية للتسهيل بإيصال المساعدة؛

(ز) التجاوب مع المقترحات المتعلقة بإصلاح الدولة التي يقدمها مكتب الإدارة والموارد البشرية، بما في ذلك إصلاح الإدارة والخدمة المدنية واللامركزية، والتي ستستلزم توافر الدعم المالي لتنفيذها؛

(ح) دعم قدرة القطاع المالي في هايتي على المساهمة في حفز نشاط القطاع الخاص وتوليد الثروة؛

- (ط) زيادة الدعم المقدم للمجتمعات المحلية الريفية، بما يشمل القطاع الزراعي، وإشراك السلطات المحلية في هذه الأنشطة؛
- (ي) تقديم الدعم المالي وغيره إلى الأنشطة التحضيرية للانتخابات المقبلة المحلية والبلدية وانتخابات مجلس الشيوخ الجزئية؛
- (ك) مواصلة دعم الشرطة الوطنية الهايتية وخطة التنمية الخاصة بها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦؛
- (ل) دعم حكومة هايتي في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث ومتابعة نقاط العمل المتفق عليها مع فريق "أبطال السياسة" بشأن تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، في أعقاب زيارته لهايتي في نيسان/أبريل ٢٠١٣.
- ٦٠ - وبوجه خاص، تُدعى منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بما يلي:
- (أ) مواصلة دعم المؤسسات الهايتية من خلال الاضطلاع بمهام توجيهية فعالة، وإشراك الأطراف المعنية في مجال التنمية في أنشطة التوجيه على نطاق أوسع، بما في ذلك في المقاطعات؛
- (ب) زيادة تجميع الأنشطة بين كيانات الأمم المتحدة، مما يقلل التكاليف ويزيد من الأثر المحقق؛
- (ج) الاحتفاظ بوجود قوي خارج بور - أو - برانس، وتقديم الدعم إلى الهياكل الإدارية المحلية، استناداً إلى العمل الذي اضطلع به بشأن التأهب للكوارث والقدرة على التصدي لها؛
- (د) وضع استراتيجية لتعبئة الموارد، مع مراعاة الظروف المستجدة التي قد تنبثق عن التوحيد التدريجي لمهام البعثة، وإشراك وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هذا الجهد؛
- (هـ) تشجيع وتيسير التوافق بين الدعم المقدم من المانحين والأولويات الوطنية، بسبل من بينها المساعدة في تنفيذ نموذج إدارة المعونة الخارجية، في سياق إطار تنسيق المعونة الخارجية.

٦١ - ويود الفريق أيضاً أن يوجه انتباه السلطات الهايتية إلى ضرورة القيام بما يلي:

- (أ) تحمّل المسؤولية تدريجياً عن الأنشطة التي شرعت فيها الأمم المتحدة أو غيرها من شركاء التنمية، وإدراجها في ميزانية الوزارات ذات الصلة، بما يضمن بالتالي استدامة برامج التنمية؛
- (ب) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إرساء سلطات محلية مشروعة ذات مصداقية تعمل بشكل جيد في عام ٢٠١٣، تضم مسؤولين منتخبين على النحو الواجب، وكفالة مشاركتها على نحو متزايد مع شركاء التنمية؛
- (ج) ضمان أعلى مستوى من الشفافية في استخدام الأموال الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالمساعدة في مرحلة ما بعد وقوع الكارثة، وتحسين الإجراءات الإدارية في القطاع العام؛
- (د) توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة القدرات اللازمة لإنفاذ التشريعات المالية للأفراد والمؤسسات القطاع الخاص، وإرساء نظام محلي للمالية العامة يتيح للسلطات المحلية التخطيط للتنمية وتقديم الخدمات الأساسية للسكان؛
- (هـ) اتخاذ تدابير استباقية لتسهيل العلاقات التجارية مع بلدان المنطقة، بسبل من بينها تحسين التشريعات واللوائح؛
- (و) الاشتراك في مناقشة بشأن إنشاء آلية لقيادة إصلاح تسجيل الأراضي، استناداً إلى العمل الذي قامت به اللجنة المشتركة بين الوزارات لإدارة الأراضي، بالتشاور على نطاق واسع مع مختلف قطاعات المجتمع؛
- (ز) العمل مع الشركاء على وضع خطة متابعة لتعزيز نظام السجل المدني؛
- (ح) تسريع وتيرة الإصلاح في القطاعات الرئيسية، بما فيها الطاقة وإدارة الموانئ، بهدف إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد؛
- (ط) الشروع في مناقشة استراتيجية على المدى الأطول مع المجتمع المدني بشأن القطاعات التي يمكن إنشاء فرص عمل فيها، وبخاصة للشباب، مع التركيز بشكل خاص على الشباب؛
- (ي) متابعة النوايا المعلنة بتعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية، في محافل من بينها منتدى وطني من المقرر عقده في بور - أو - برانس، ومواصلة المشاورات في الوقت المناسب مع المنظمات غير الحكومية بشأن التشريعات المتعلقة بوضع تلك المنظمات.

المرفق

برنامج زيارات الفريق الاستشاري المخصص المعني بهاييتي إلى واشنطن العاصمة وهاييتي

زيارة واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠١٣

الاثنين، ٢٩ نيسان/أبريل

١٠/٠٠ اجتماع مع ممثلي المؤسسات المالية الدولية

- السيد ألكسندر أبرانت، المبعوث الخاص لهاييتي، البنك الدولي
- السيد بوالو لوكو، رئيس البعثة المعني بهاييتي، صندوق النقد الدولي
- السيد أغسطس أغيرّي، مدير الإدارة القطرية المعنية بهاييتي، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

١٣/٠٠ غداء عمل

المتحدث الضيف: السيد روبرت إ. ماغواير، مدير برنامج دراسات أمريكا اللاتينية ونصفي الكرة الأرضية، كلية إليوت للشؤون الدولية، جامعة جورج واشنطن

١٥/٠٠ اجتماع مع منظمة الدول الأمريكية

- السيد ألبرت ر. رامدين، الأمين العام المساعد، منظمة الدول الأمريكية
- حوار مع السفراء وموظفي مشاريع منظمة الدول الأمريكية

زيارة هاييتي، أيار/مايو ٢٠١٣

الثلاثاء، ٢٨ أيار/مايو

١٣/١٥ الوصول إلى مطار توسان لوفرتير الدولي

١٤/٠٠ إحاطة مقدمة من السيدة صوفي دي كون، نائبة الممثل الخاص للأمين العام/منسقة الشؤون الإنسانية القائمة بالأعمال بالنيابة في هاييتي

١٥/٣٠ اجتماع في وزارة الخارجية

١٩/٠٠ عشاء استضافه الممثل الخاص للأمين العام القائم بالأعمال بالنيابة

الأربعاء، ٢٩ أيار/مايو

- ٦/٣٠ زيارة الإقليم الجنوبي (بالمروحية)
- اجتماع مع السلطات المحلية في ليه كاي
 - زيارة مواقع مشاريع في بور سالو وروك - أباتو
 - بناء جدران حجرية لمقاومة النحر
 - مشروع تحصين الساحل من الأخطار
 - إدارة مستجمعات المياه
- ١٦/٣٠ زيارة لمشروع المساعدة القانونية الذي تموله بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مركز شرطة بيتونفيل
- ١٨/٠٠ حفل كوكتيل استضافته سفارة كندا

الخميس، ٣٠ أيار/مايو

- ٩/٠٠ اجتماع مع منظمات المجتمع المدني
- ١٠/٣٠ اجتماع مع السيد لوران لاموت، رئيس وزراء هايتي وزير التخطيط والتعاون الخارجي
- ١٤/٠٠ زيارة لبرنامج للمساكن والأحياء المشتركة تابع لموئل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقر بلدية دي تابار
- ١٦/٠٠ اجتماع مع مكتب الإدارة والموارد البشرية بشأن إصلاح الإدارة العامة واللامركزية
- ١٩/٠٠ عشاء مع مجموعة من الممثلين

الجمعة، ٣١ أيار/مايو

- ٩/٠٠ اجتماع مع السيد دافيد بازيل، وزير الداخلية، والسيدة ألتا جان - باتيست، مديرة شؤون الحماية المدنية
- ١١/٠٠ اجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري
- ١٢/٣٠ مؤتمر صحفي
- ١٤/٠٠ المغادرة إلى نيويورك